الفصل السابع

الثـورة الفرنسـية

يعد عام ١٧٨٩ حدثا هاما ليس فى تاريخ فرنسـا فحسب بل وفى تاريخ أوربا والعالم أيضـا حيث قامت الثورة الفرنسية التى أحدثت نقطة تحول عالميـة .

وقبل أن نتحدث عن الثورة الفرنسية وأسبابها ينبغى أن نوضح أن هذه الثورة تنفرد عن غيرها من الثورات بأنها لم تكن ثورة سياسية ترتب عليها تغييرات فى النظام السياسى الفرنسى فحسب بل كانت ثورة سياسية اجتماعية اقتصادية فأما كونها ثورة سياسية فلأنها حولت نظام الحـكم فى فرنسا من نظام استبدادى يستند على الحق الالهى المطلق للملوك فى الحكم الى نظام يدعو الى المساواة والحـرية والاخـاء وأما كونها ثورة اجتماعية فلأنها نجحت فى الغاء الامتيازات المتبقية من النظام الاقطـاعى والتى كان يتمتع بها النبلاء ورجال الدين ، والذين كانوا يستولون عن طريقها على ايرادات البلاد وخيراتها ، ويتهربون من دفع الضرائب والى جـانب ذلك فانها اذابت الفوارق الطبقية بين الشعب الفرنسى ووضعت الأسس للمساواة بين الجميع ، وأما كونها ثورة اقتصادية فلأنها غيرت نظـام الضرائب والرسوم الجمركية ، والغت نظام الاحتكار ومحت القيود التى كانت تكبل الصناعة وانتزعت أملاك الكنيسة الضخمة وحولتها الى ملكية الشعب .

ولعل هذه الصفات الجامعة التى انفردت بها هذه الثورة هى التى جعلتها تنفرد بالأهمية القصوى فى تاريخ أوربا الحديث خاصة ، وتاريخ العالم عامة لأنها كانت الأساس لمـا حدث من ثورات وحروب فى أوربا والعالم بعد ذلك .

وعلى الرغم مما صاحب هذه الثورة من سفك للدماء ، فقد كانت الأساس لما انتشر فى العالم بعد ذلك من اصلاحات ، وهذا أضفى على تلك الثورة مسحة من التناقضات بين أسبابها وأهدافها وفيما يلى نعرض لذلك :

أولا — أحوال فرنسا قبيل الثورة :

استطاع ملوك فرنسا من أسرة البربون ان يركزوا السلطة فى أيديهم ، وكان من أشهر هؤلاء لويس الرابع عشر الذى كان يرى أن سلطته مستمدة من الله ، وبالتالى كان يرفض اى مشاركة أو رقابة على تصرفاته ، ولم يعترف بالحريات سواء كانت شخصية أو دينية أو سياسية بل رفع شعار « انا الدولة » .

وقد خلف هذا الملك فى الحكم لويس الخامس عشر الذى انصرف الى ملذاته ، وضاعت فى عهده معظم مستعمرات فرنسا فى امريكا والهند ومن هنا يرجع بعض المؤرخين السبب الرئيسى فى قيام الثورة الى رغبة الشعب الفرنسى فى التخلص من استبداد الملكية .

وكان يعاون الملك فى ادارة شئون البلاد مجموعة على قدر كبير من التخلف انتشر بينها المحسوبية والرشوة والاسراف مما جعلها غير قادرة على النهوض بمسئولياتها وادى الى افساد احوال البلاد فى شتى مناحى الحياة ، ولتوضيح ذلك نذكر ما يلى :

١ — نظام الطبقات :

كان يشوب التركيبة الاجتماعية للمجتمع الفرنسى تفاوت واضح ، فقد انقسم الفرنسيون الى ثلاث طبقات تتفاوت فيما بينها فكانت طبقة النبلاء تقف على قمة المجتمع الرنسى ، وتحتكر المناصب العليا ، وكانوا يعيشون بجانب الملك ، ويتمتعون بامتيازات عهد الاقطاع مثل حقهم فى الصيد بمزارع الأهالى ، والحصول على نصاب معين من غلالهم واغنامهم وطيورهم كل عام ، وطحن غلال الأهالى فى طواحينهم وعصر نبيذهم فى معاصرهم هذا الى جانب حقهم فى القضاء بين المزارعين .

والى جانب ذلك كان النبلاء يتركون مزارعهم الواسعة ويقيمون فى باريس حيث حياة اللهو والبذخ ، على حين يسخرون العامة فى أراضيهم وعلى القيام بخدمتهم ، وكان النبلاء معفيين من الضرائب المقررة على العامة وكان لهم حق جباية الضرائب لأنفسهم .

وكانت هناك طبقة رجال الدين التى أنقسم أفرادها الى قسمين قسم يشمل صغار القساوسة وكانوا لا يملكون شيئا والقسم الآخر يشمل كبار القساوسة الذين كانوا يتمتعون بكافة امتيازات الكنيسة ، وخاصة وان الكنيسة فى فرنسا كانت تضع يدها على مقدار كبير من دخل البلاد ، فكان خمس أراضى فرنسا موقوفا عليها ، وهذه الأراضى كانت معفاة من الضرائب يضاف الى ذلك الهبات والاعانات ودخول الزكاة المفروضة على العامة دون غيرهم . وعلى الرغم من انه كان يجب أن تنفق هذه الأموال على الفقراء والمحتاجين ، فقد انفقها كبار رجال الكنيسة فى ملذات الدنيا ومباهجها ، وبدأوا يتشبهون بالقياصرة والأباطرة مما زاد الأمور سوءا على سوء . وأبعد الكنيسة ورجالاتها عن طبيعة عملهم ، وافقدهم احترام الناس .

أما الطبقة الثالثة فهى طبقة العامة التى تمرغت فى حمأة الجهل والفقر لدرجة أن وصلت الأمور بها الى حد الجوع ، يضاف الى ذلك أن أولادهم كانوا يذهبون غالبا وقودا للحرب ، وعلى الرغم من ذلك فقد اثقلت كواهلهم بالضرائب الفادحة والأعباء غير المحتملة ، وكانوا محرومين من أبسط الحقوق الانسانية ، ولم تكن المواد الغذائية مسورة لهم ، ومن داخل هذه الطبقة ظهر أفراد « عملوا بالتجارة والصناعة التى كان الاشراف يترفعون عن ممارستها مما جعلهم يلعبون أدوارا هامة فى أمور فرنسا الاقتصادية ، وخاصة بعد اكتشاف امريكا ، واتساع آفاق التجارة داخل أوربا وخارجها ، يضاف الى ذلك انهم وجهوا أبناءهم وأحفادهم الى التعليم فتخرج منهم المتخصصون فى شتى المهن واستطاعوا مزاحمة أبناء النبلاء فيها . وقد لعب هؤلاء دورا خاصا فى التمهيد لقيام الثورة .

٢ ــ نظـــام الضرائب :

لم تتبع المساواة بـــين المواطنين فى فرض نظـــام الضرائب فضرائب العقار على سبيل المثال كانت تفرض على العامة وحدهم وكان تقديرها يتم حسب احتياجات الحكومة ، وزكاة الكنيسة كان يدفعها العامة وبخاصة المزارعين ، وضرائب الدخل كانت تفرض على التجار والزراع .

وكان النبلاء ورجـــال الدين معفيين من الضرائب التى تفرض عـــلى العامة ، كما كان خمس أراضى فرنسا تقريبا وقفا على الكنيسة مما أثقل كاهل الميزانية وأدى الى انحطاط البلاد وبؤس الحياة وقد أوضح ذلك أحد الكتاب بقوله « كانت الحكومة تتقاضى عـــلى كل مائة فرنك من الدخـــل ما يقدر بخمسين الى سبع وخمســـين فرنكا نظـــير ضرائبها المباشرة ؛ والكنيسة تأخذ أربعة عشر فرنكا والنبلاء أربعة عشر فرنك ، ويتبقى للمنتج الباقى مخصوما منه ضرائب المكوس الداخلية ، فكان ملزما بدفع ضريبـــة كلما مر بطريق أم استخدم نهرا .. » .

٣ ــ العوامل الفكرية :

شهدت فرنسا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر تطورا فكريا ومبادىء جديدة ساعدت على هز مشاعر الشعب الفرنسى وجعلته يتقبل الافكار الثورية التى أتى بها الفلاسفة فى كتاباتهم ، ومن أشهر من مهـــد لهذه الأفكار جان جاك روسو الذى تحـــدى فى كتابه « العقد الاجتمـــاعى Du Contrat Social تقاليد الكنيسة واتهم التنظيمات الاجتمـــاعية بأنها كالاغلال فى يد الانسان ودعا الى تنظيم اجتماعى يقوم عـــلى المساواة بين أفراد المجتمع ، وتتم فيه سيادة الشعب على تقرير مصيره ومونتسكيو فى كتابه « روح القوانين » L'Espritdes Lois والذى اثار فيه مسألة فصل السلطات الثلاث التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية ، ضمانا للحرية وصونا للعدالة ، وعالج الأسباب والمسببـــات فى التاريخ ، وركز اهتمامـــه بالبحث فى اثر الأسباب الفيزيائية فى تفسيره مثل المناخ واحـــوال البيئـــة الجغرافية الأخرى ، وهاجم الاستبداد وأعرب عن ايمانه بحرية الانسان

وكفالة حقوقه وهو المبدأ الذى نادت به الثورة الفرنسية منذ قيامها فى عام ١٧٨٩م .

وفولتير ومدرسته فى التفكير الحـر وعصر التنوير والذى نشط فى مهاجمة مساوىء الكنيسة ورجال الدين ، ورفض الأخذ بفـكرة العنايـة الالهية التى كانت تدور حولها التفسيرات التاريخية فى العصور الوسطى ، ورأى أن معنى التاريخ يكمن فى العلوم والفنون والآداب وتهذيبات الحياة الاجتماعية ولقد عبر عن ذلك بقوله « ان مجال التاريخ يجب أن يتسـع ليتتبع سير العقل فى الفلسفة والبلاغة ، وفى الشعر والنقد ، وفى التصوير والنحت ، وفى الموسيقى والرسم ، وحتى فى النسيج وصناعة الساعات ، وكل ما يمثل شخصية الشعب ، لأنها أجدر اهتماما من معرفة جزئية بأخبار الملوك وأحاديث البلاط . ان الخير الحقيقى للانسـانية ليس فى قوادها ، ولكن فى فلاسفتها وعلمائها وشعرائها » .

لقد كانت هذه الكتابات وغيرها تدعو الى الاصلاح الشامل فى كافـة مناحى الحياة سواء كانت سياسية أو دينيـة أو اجتماعيـة ، وتدعو الى فصل السلطات الثلاث ووجود الضوابط بينها ، وتهاجم الاستبداد والحق الالهى المقدس للملوك مما ساعد على احياء روح النقد فبدأت العديد من الأمور التى كان لها احترامها فى المـاضى تفقد قيمتها .

والى جانب هؤلاء المفكرين السياسيين ظهرت مجموعة أخـرى من المفكرين الاقتصاديين أمثـال كسناى صاحب مبدأ حـرية التجارة ، والذى هاجم نظام الضرائب الجمركية ، وطـالب بأن يكون استغلال الأرض هو المصدر الرئيسى للثروة كما طالب بتخفيض الضرائب .

ونتيجة لذلك بدأ الشعب الفرنسى يفقد احترامه للطبقات العليا وينبذ سادته القدماء .

٤ ـ النظـام الادارى :

كانت فرنسا مقسمة الى وحدات ادارية شبيهة بالاقطاعيات القديمة ، وكان لكل وحدة من هذه الوحدات تشريعاتها وامتيازاتها الخاصـة التى

كانت تختلف عن غيرها من الوحدات الأخرى ، كما كان لكل اقليم قوانينه ونظمه المستقلة فى الضرائب والجمارك والموازين والمقاييس مما عرقل عملية التبادل التجارى بين الولايات ، وأعاق قيام وحدة اقتصادية داخل فرنسا ، وأدى الى قيام بعض الأقاليم بفرض رسوم جمركية عن تجارة الاقاليم الأخرى ، وأساء فى الكثير من الأحيان الى هيبة العدالة والقضاء فى فرنسا .

ثانيا — لويس السادس عشر ومحاولات الاصلاح :

وبعد أن تولى لويس السادس عشر عرش فرنسا فى عام ١٧٧٤م تنفس الشعب الفرنسى الصعداء لانتهاء حكم لويس الخامس عشر وقابل مجيء الملك الجديد بالترحاب لأنه كان فى نظره يمثل انتهاء عصر مضى بمثالبه ومآسيه ، كما أن لويس السادس عشر كان قد أعلن أنه سيعمل على اصلاح أحوال الشعب الفرنسى الذى يحبه ، وانه يرغب فى تعديل الأنظمة المتوارثة ، ونتيجة لذلك وجد تأييدا حماسيا من الشعب الفرنسى ، ولكن الأمور سرعان ما تطورت فى غير صالحه للأسباب الآتية :

١ — ضعف ارادته وتردده فى اتخاذ القرارات فى وقت اشتدت فيه الأزمات وتكاثرت .

٢ — زواجه من مارى انطوانيت النمساوية ابنة « ماريا تريزا » امبراطورة النمسا التى لم يكن يرتاح اليها عامة الفرنسيين نظرا لتدخلها فى شئون الدولة ، ومحاولات تسلطها على زمام الأمور ، ونجاحها فى طرد فليب ابن عم الملك — الذى كان موضع احترام الشعب — من القصر لكراهيتها له ، مما زاد من كراهية الشعب الفرنسى لها ، فأخذ يرمز اليها بالمرأة النمساوية على سبيل الازدراء .

٣ — اهتمام اعوان الملك بمصالحهم الخاصة دون النظر الى الأزمات التى تواجه الدولة أو محاولة ايجاد الحلول اللازمة لها .

٤ — ضعف السلطة المركزية ، وخروج حكام الأقاليم عليها وانكبابهم على أموال الشعب الجائع .

٥ ــ اشتداد الأزمة الاقتصادية التى كانت تعانى منها فرنسا منذ عهد لويس الرابع عشر بسبب الحروب التى خاضتها فى ذلك الوقت مما أدى الى زيادة العجز فى الميزانية ، وجعل من الصعب موازنة الدخل بالمنصرف ومع ذلك ظلت الأمور على حالها دون محاولة لوضع حد لهذا الخلل واصلاح الميزان الاقتصادى خصوصا وان دافعى الضرائب من الفرنسيين القادرين كانوا معفين من دفعها بحكم الامتيازات القديمة ، وقد جرت عدة محاولات فى عهد لويس السادس عشر لاصلاح الوضع الاقتصادى المتدهور فعهد بوزارة المالية الى بعض الخبراء أمثال تيرجو Turgot ونيكر Necker وكالون Calonne الا أن محاولاتهم الاصلاحية فشلت أمام المعارضة الشديدة من جانب النبلاء ورجال الدين الذين كانوا حريصين على التمسك بامتيازاتهم ، وفيما يلى نعرض لهؤلاء :

١ ــ تيرجو :

تولى « تيرجو » منصب المراقب العام للمالية ، وكان له من الخبرة والمقدرة والحماس ما يؤهله لاصلاح الأمور فعزم على الحد من سلطات الكنيسة وايجاد نظام عادل للضرائب ، واطلاق مبدأ الحرية التجارية داخل وخارج فرنسا هذا الى جانب دعوته للقضاء على مظاهر الفساد فى الادارة الحكومية ، وتقليص أفراد الحاشية الملكية . وقد أيد معظم أفراد الشعب الفرنسى آراءه فى الاصلاح ، عدا الطبقات الارستقراطية التى لم تستطع تقبل أفكاره ، والى جانب ذلك تآمرت عليه عصبة من أفراد القصر بتشجيع من مارى انطوانيت زوجة الملك واوعزوا الى الملك بضرورة عزله ، ولما لم يكن للملك لويس السادس عشر من الشجاعة وقوة الشخصية ما يجعله يتمسك بوزيره أعفاه من منصبه ، وعين « نيكر » مراقبا عاما للمالية بدلا منه .

٢ ــ نيكر :

على الرغم من أن نيكر كان خبيرا محنكا فى النواحى المالية فانه كان يفتقر الى الخبرة السياسية ونتيجة لذلك حاول فى أول الأمر البعد عن

أمور القصر المـــالية حتى لا يستثير الحاشية والملكة ضده كما فعل سلفه ، كما اخذ يستغل سمعته المـــالية الحسنة وخبرته الطويلة مع المصـــارف المـــالية فى عملية عقد القروض بفوائد بسيطة ، وتشجيع عملية التوفير والادخار وقد سارت الأمور بطريقة تنبىء بالخير ، غير أن حادثا جـــللا وقع فقلب الأمور راسا على عقب ، ويتمثل هذا الحـــادث فى قيام حـــرب الاستقلال الأمريكية . واسراع بعض المتطوعـــين الفرنسيين تحت قيـــادة « لافايت » بالابحار الى أمريكا لمساعدة الثوار ضد الانجليز ، واضطرار فرنسا الى مؤازرة ابنائها المتطوعين فى الحرب بالعتاد والمـــال مما كان له اثره المباشر على زيادة تدهور الميزانية الفرنسية .

ونتيجة لانفلات الأمور ، وخشية من زيادة التدهور المـــالى ، وحتى يبرىء « نيكر » ساحته أمام الفرنسيين قام باصدار بيـــان للشعب شرح فيه الموقف المـــالى لفرنسا ، كما بين فيه مقدار الأموال التى ينفقها الملك وحاشيته ، ومدى مقدار البذخ والترف فى القصر الملكى ، واوضح أن طريق الاصلاح المـــالى يكمن فى ضرورة المساواة فى توزيع الضرائب عـــلى كافة المستويات .

ونتيجة لذلك أمر الملك باعفاء نيكر من منصبه فى عام ١٧٨١م واسناد هذا المنصب الى « كالون » .

٣ ــ كالون :

كان محبوبا من البلاط خصوصا وانه لم يحـــاول المســـاس بنفقاته الباهظة ، وقد حاول « كالون » اصلاح مشاكل فرنسا المـــالية عن طريق الاستدانة بفوائد مرتفعة ، ولمـــا تبين له أن هذه الطريقـــة ستؤدى الى زيادة تفاقم الموقف أكثر مما هو عليه ، رأى ضرورة ايضاح حقيقة الموقف للشعب ، فدعا مجلسا من الأعيان لابداء المشـــورة ، ومـــع انه كان من المفروض على هذا المجلس أن يقترح فرض الضرائب على الطبقات المتميزة فانه لم يفعل ذلك بل أشار الى ضرورة دعوة مجلس طبقات الأمـــة التى تتمثل فيه جميع فئات الأمة الفرنسية لعرض المشكلة عليـــه ، والبحث عن الحلول السريعة لها حتى يمكن تذليل الصعوبات التى تحيط بماليـــة

فرنسا . وكان هذا المجلس يمثل رجال الدين والنبلاء والعامة وكانت كل طبقة من هذه الطبقات تجتمع فى قاعة منفصلة عن الأخرى ، وعند الاقتراع على المشروعات كان يمثل كل قاعة صوت واحد ومعنى ذلك انه كان لرجال الدين والنبلاء قاعتين ، والعامة قاعة واحدة ، ولما كانت مصالح رجال الدين والنبلاء متقاربة ، فكانا دائما ما يتفقان ضد آراء العامة .

ثالثا — حوادث الثورة :

وعلى كل حال فعندما اجتمع المجلس اتضح انه لم يكن لدى الحكومة خطة واضحة للاصلاح ، ونتيجة لذلك سقط « كالون »فى عام ١٧٨٧م وخلفه الكاردينال « دى بريين » الذى نادى باللجوء الى الملك لفرض الضرائب على الطبقات صاحبة الامتيازات ، ولكن استياء الرأى العام الفرنسى من وجود « دى بريين » أرغم الملك على عزله واستدعاء نيكر من جديد ، ودعوة مجلس طبقات الأمة لبحث المشكلة .

وخلال ذلك دارت مناقشات صاخبة حول تكوين مجلس طبقات الأمة وضرورة تعديله ، وبتأثير من نيكر نجح العامة فى الحصول على نحو ستمائة مقعد بينما حصل رجال الدين على ثلثمائه والنبلاء على مثلهم ، وبقيت هناك مشكلتان الأولى وهى طريقة جلوس الأعضاء عند المناقشات والتصويت وهل يجلسون فى قاعات ثلاث كما كان الوضع ويؤخذ رأيهم على حدة بحيث يكون للنبلاء ورجال الدين صوتان وللعامة صوت واحد أم يجلسون معا كممثلين للشعب الفرنسى ، ويكون البت فى الأمور بأغلبية أصوات الأعضاء . والثانية وهى أيكون مجلس الطبقات مجلسا للشورى أو يكون جهازا حقيقيا من أجهزة الحكم .

ومع أن آمال الفرنسيين كانت معقودة على الملك لانقاذ الموقف فقد أيد الملك الحكومة ورجال الدين فى رفض اجتماع جميع الأعضاء فى غرفة واحدة مما أثبت انه كان يفتقر الى الذكاء الذى يتناسب مع ظروف الأحداث ، وجعل العامة يستنكرون تصرفه ، ويطالبون بأن يكون اجتماع الطبقات الثلاث فى قاعة واحدة ، وأن يدلى كل فرد بصوته وتؤخذ القرارات بأغلبية الأصوات . ومن أجل ذلك قرر العامة عدم التعاون مع الحكومة حتى تسلم لهم بمطالبهم .

وفى ١٠ من يونيو عام ١٧٨٩ اقترح احد نواب العامة وهو « سييز » Siéyes توجيه الدعوة الى رجال الدين والنبلاء بالانضمام الى العامة فى قاعدة واحدة فاذا رفضوا ذلك يطلق العامة على انفسهم « الجمعية الوطنية » ويبدأون بوصفهم نوابا للشعب فى وضع دستور للبلاد سواء اشترك معهم النبلاء ورجال الدين أم لا .

ونتيجة لذلك اتخذ النبلاء من تصرف العامة ذريعة لاقناع الملك بالانضمام اليهم ، فأمر باغلاق قاعة الاجتماعات بحجة اعدادها لعقد جلسة ملكية يعلن فيها مشيئته ، ولما كان العامة على غير استعداد للتسليم بالأمر انتقلوا الى ملعب مجاور لملعب التنس المجاور لقصر فرساى واقسموا على الاستمرار فى اجتماعاتهم الى ان يضعوا دستورا جديدا لفرنسا يرعى حقوق المواطنين .

ووجدوا فى ذلك تشجيعا من رجال الدين الذين كانوا متفاوتين فى أصلهم الاجتماعى ، فبأغلبية صوت واحد قرر رجال الدين الاتحاد مع العامة وانضم حوالى نصفهم اليهم ، ولما انعقدت الجلسة الملكية فى ٢٣ يونيو ١٧٨٩م أعلن الملك فى خطبته عن بعض الاصلاحات التى رأى ادخالها فى الشئون المالية ، ورفض فكرة جلوس الأعضاء فى غرفة واحدة عند التصويت وأصر على ان تجرى المناقشة والتصويت على طريقة القاعات المنفصلة مما اعتبر انتصارا للنبلاء ورجال الدين ، وتحديا للعامة الذين رفضوا قرار الملك وأصروا على عدم اخلاء أماكنهم فى القاعة ، ولما وصل رسول الملك يأمرهم بالانفضاض صاح به « ميرابو » « اننا هنا بارادة الشعب ولن نبرح أماكننا الا على أسنة الرماح » .

وعلى الرغم من أن الملك هدد باستخدام القوة لسحق المعارضة فقد ناشد رجال الدين والنبلاء الخروج على أوامره السابقة والانضمام الى العامة . وفى الثانى من يوليو اجتمع ممثلو الطبقات الثلاث فى غرفة واحدة واعتبروا أن مهمتهم الأساسية هى وضع الدستور وأطلقوا على انفسهم اسم الجمعية التأسيسية .

وقد أدى انتصار العامة الى شل اجهزة الحكومة الفرنسية فلم تعد الضرائب تدفع ووقعت عشرات الاغارات فى الريف على مساكن النبلاء

واحرقوا بعضها ، كما هوجمت مكاتب الضرائب وساءت احوال التجارة ، وتفشت البطالة واصبحت باريس تضم أعدادا ضخمة من العمال العاطلين الذين كادوا يموتون جوعا ؛ وكان مطلبهم الأول هو الغذاء وتحسين أحوال معيشتهم . ونتيجة لتفاقم الأمور قرر الملك استعمال القوة باستدعاء بعض فرق الجيش الى فرساى ، و صدر أوامره لهذه القوات بالتقدم الى باريس ، كما ترددت الانباء باعفاء نيكر الذى يرضى الشعب عن سياسته من منصبه واستبدال أحد أعوان الملك الذى كان مكروها من قبل العامة به مما أشعل المظاهرات ودفع مجلس طبقات الأمة الى الانعقاد لتأليف حكومة وطنية فسيطروا على دار البلدية (الكومون) وجعلوها مركزا لمقاومة السلطة كما نظموا حرسا مدنيا للدفاع عن حقوق أهالى باريس وأملاكهم ، وسرعان ما تزايدت أعداد هذا الحرس وسمى بالحرس الوطنى ، وقد نجح أفراد هذا الحرس فى اقتحام دار السلاح المعروفة باسم « أوتيل دى انفاليد » واستولوا على الأسلحة الموجودة به[1] ، كما انضم الى هؤلاء قوات الحرس الفرنسى المكون من جنود نظاميين كانوا فى احدى معسكرات باريس بعد أن تشربوا روح الثورة .

وفى ١٤ من يوليو هاجم الثوار سجن الباستيل الذى كان فى نظر الناس رمزا للطغيان وتقشعر أبدانهم هولا وفزعا من ذكره ، حيث يتعاقب فى اذهانهم سلسلة من الصور المفزعة لأولائك السجناء التعساء الذين عاشوا فى أحضانه فى احجار تحت الأرض لا ينفذ اليها الهواء ولا يبلغها ضوء النهار ، ويرتع فيها الثعابين والجرذان وتعشعش على جدرانه الهوام والحشرات وبعد أن تمكن الثوار من تحطيم أسوار السجن والاندفاع الى داخله ، لاطلاق سراح مسجونيه لم يجدوا بين جدرانه سوى سبعة سجناء وهم أربعة مزورين ومعتوه ونصاب وفاسق اعتقل استجابة لرغبة ذويه وعلى الرغم من ذلك فقد كان لسقوط حصن الباستيل عواقب سياسية وخيمة فى توجيه أحداث الثورة ، حيث اعتبره الناس خاتمة للطغيان ، وبزوغا لفجر الحرية وأعظم حوادث الثورة .

---

(١) جرانت : أوربا فى القرنين التاسع عشر والعشرين ص٧١ — ٧٢ .

وما كاد سكان الأقاليم يسمعون بسقوط الباستيل حتى هاجموا قصور النبلاء ، ودمروا ما بها من سجلات تثبت حقوق النبلاء ازاء العامة وعمت الفوضى فى كل مكان .

ونتيجة لتطور الأحداث وتفاقمها وتردد الملك وافتقاره الى الحزم والذكاء الذى يتناسب مع الظروف استسلم الملك للأمر الواقع واظهر استعداده لتقديم بعض التنازلات ، فأعاد نيكر الى وزارة المالية ، وأبعد الجند عن باريس .

ومع كل ذلك فان هذه التنازلات لم تكن كافية من جانب الملك لامتصاص غضب العامة ووقف التدهور وخشية من العواقب اجتمعت الجمعية الوطنية ، ووافقت على سلسلة من القرارات تهدف الى الغاء امتيازات النبلاء ورجال الدين ، والغاء السخرة ، والضرائب المفروضة على المطاحن والمخازن ، واعلان المساواة بين المواطنين فى الضرائب ، وفى تقلد مناصب الدولة دون قيود طبقية ، واصلاح القضاء . ومع أن هذه القرارات لاقت استحسانا كبيرا لدى الجمهور الفرنسى الا أنها تسببت فى تدهور الخزينة الفرنسية والوضع المالى عامة ، اذ ألغت وبدون دراسة مسبقة مجموعة من الضرائب كانت تدر دخلا يشكل تقريبا نصف الخزانة الفرنسية .

ومع أن الجمعية الوطنية تداركت الأمر ، واقرت ضريبة على كل من يزيد دخله عن أربعمائة ليرة فان ذلك لم يعوض ما فقدته الخزينة من موارد ، وفى أغسطس من نفس العام أعلنت الجمعية الوطنية وثيقة حقوق الانسان استنادا على أفكار « روسو » « ومونتسكيو » والتى كان من اهم نصوصها أن الناس ولدوا أحرارا ويعيشون أحرارا ومتساوون فى الحقوق ، وأن الحرية حق لكل فرد بشرط ألا تضر بالآخرين ، وأن الملكية حق مقدس ، وان للفرد الحق فى تولى الوظائف المدنية والعسكرية ما دام مؤهلا لها ، وأن المواطنين متساوون أمام القانون ، وأن كل فرد برىء حتى تثبت ادانته . ونتيجة لرفض الملك التوقيع على هذه الوثيقة تأزم الموقف ، وبدأت الشائعات تنتشر بأن الملك يخطط للقضاء على حركة الاصلاح .

وخلال هذه الفترة تشكلت فى باريس حكومة بلديـة كاملة ، وتطور الحرس الوطنى ، واسندت قيادته الى لافاييت ، واخذت الصحف السياسية فى الظهور وتألفت الأندية السياسية لمناقشة المسائل الوطنية والتأثير على الرأى العـام .

ونظرا لندرة الخبز واشتداد المجـاعة فى باريس استغل المهيجون الموقف وبدأوا فى تحريض مجموعة من الجائعين بالذهاب أمام دار البلديـة بفرساى تتقدمهم مجموعة من النساء للمطالبة بالخبز وعـودة الملك الى باريس ، وبعد أن وصل هؤلاء الجائعون الى فرساى تمكنوا من اقتحـام قاعات المجلس مطالبين بالخبز ، كما تمـكنوا من أن ينفـذوا الى داخـل القصر الملكى ، ويعرضون حياة الملك والملكة للخطر ، ولكن وصول لافييت على رأس الحرس الوطنى أنقـذ الموقف وضمن للملك والملـكة حياتهما الشخصية ، وتحت الضغوط الشديدة اضطر الملك الى مغادرة فرسـاى الى باريس ، فوصلها فى عصر السادس من أكتوبر وعلى صـدره شارة الثورة ، وظل فى حماية الحرس الوطنى .

ولمـا كان ذلك الوضع لا يرضى النبلاء ورجال القصر فقد نظروا الى تنازلات الملك للعامة بعين الخوف والازدراء ، واعلنوا أن تنـازلات الملك للثوار غير ملزمة لانها تمت تحت الضغط والاكراه وقرروا الهرب من فرنسا الى بلجيكا وبعض المدن الالمـانية لاعادة تنظيم أمورهم ، وتحريض ملوك وحكام أوربا ضد الثورة ومطالبتهم بالعمل ضدها .

وخلال ذلك استمرت عملية وضع الدستور وسط نواقيس الخطر ، واخيرا استقر الرأى على ان اعلان حقوق الانسـان سـيكون أسـاسا للدسـتور .

وفى الرابع من أغسطس أعلن عن الغاء الاقطاع ، ومصادرة ممتلكات الكنيسة وقيام الحكومة بالانفاق على الخـدمات الكنسية ودفـع رواتب رجالاتها .

وعلى الرغم من مزايا هذه التشريعات ، فان الاستيلاء عـلى ممتلكات

الكنيسة قد أفقد الثوار ثقة المعتدلين من رجال الدين ، كما أثار لهم المشكلات مع البابوية .

ونظرا لتزايد الاتجاهات المتطرفة بين الثوار ضاق الملك ذرعا بالموقف فحاول الهرب مع زوجته وأولاده بناء على نصيحة زوجته ، واستطاع الخروج من العاصمة فى عربة مغلقة والسير فى اتجاه الحدود الشمالية ، ولكن انكشف أمره واعتقل عند بلدة فارن Varennes القريبة من الحدود وأعيد الى باريس وسط مظاهر من الضيق والاحتقار ، وعندئذ قررت الجمعية الوطنية وقفه عن ممارسة سلطاته حتى يتحدد تقرير مصيره وريثما يتم الفراغ من النظر فى الدستور وعرضه عليه فاذا أقره أعيد الى ملكه وان رفضه فقد عرشه ، غير أن ذلك لم يرض أقلية صغيرة داخل الجمعية كانت ترى ضرورة اقتلاع النظام القائم وتأسيس نظام جمهورى ، ومع انه لم تكن بين الفرنسيين مشاعر جادة نحو الحكم الجمهورى فقد أعد هؤلاء عريضة بهذا الخصوص ووضعوها على مائدة فى ميدان« شان دى مارس » لجمع التوقيعات بالموافقة عليها ، ولما صدرت التعليمات بتفرق الجمهور المتجمع أمام هذه العريضة خشية اضطراب الأمن رفض المجتمعون التفرق مما أدى الى اطلاق النار عليهم فى ١٧ من يوليو ١٧٩١ فى مذبحة عرفت باسم مذبحة « شامب دى مارس » والتى كانت نقطة البدء للحركة التى حولت فرنسا الى النظام الجمهورى .

وعلى كل حال فقد تم وضع الدستور فى سبتمبر ١٧٩١م وفيه تم توزيع السلطات ، وقبله الملك وأقسم يمين الولاء لفرنسا وبدا وكأن الثورة قد انتهت ، ولكن الأمور انقلبت فجأة فاجتمعت الجمعية التشريعية فى خريف عام ١٧٩١ ، لتحديد مصير الملك ، وخلال ذلك ظهرت الخلافات فى ضوئها ، وانقسم أعضاؤها الى تكتلات مختلفة بين متطرف ومعتدل ، وكان من أبرز هؤلاء « الجيروند »(٢) الذين كانوا من الشبان المتحمسين لفكرة الجمهورية وكان من أبرزهم « رولان » واليعاقبة الذين كان من أبرزهم روبسبير ودانتون ومارا . لما تغلب رأى المعتدلين غضب المتطرفون ونظموا مظاهرة لارهاب المجلس .

---

(٢) نسبة الى أحد أقاليم فرنسا .

وخلال ذلك كانت ممالك أوربا المجاورة تتحفز للقضاء على الثورة بدعوى الدفاع عن الحق الالهى للملوك ، فاجتمع الامبراطور الألمانى « ليوبولد » مع « فردريك وليم » ملك بروسيا للتداول فى شأن ما يحدث فى فرنسا ، والتدخل لاعادة النظام اليها ، ووسط تزايد المخاطر جاءت وزارة « الجيروند » الى الحكم ، وكان أعضاؤها من أنصار فكرة أن الحرب مع الدول الأجنبية ستكون كفيلة باثارة الحماس للنظام الجمهورى داخل فرنسا والقضاء على الملكية ونتيجة لذلك اندلعت الحرب ومنى الفرنسيون فى بداية الأمر بهزائم متتالية ، مما أدى الى تدهور الموقف واتهام الملك بالخيانة ، وحفاظا على الثورة قرر اليعاقبة اسقاط الملك وامتلاك زمام الأمور بأنفسهم ، ثم ازدادت الأمور توترا نتيجة لقيام النمسا وبروسيا بتوجيه انذار الى الثوار برد حقوق الأمراء ، والعمل على وقف تصدير الثورة الى أوربا مما أدى الى اثارة الغضب فى قلوب الباريسيين ، وقيامهم بجمع القوات من الأقاليم لحماية الثورة ، وكان مرور هذه القوات فى باريس بمثابة مظاهرة صاخبة وبخاصة عندما وصلت قوات مارسيليا ، تنشد المارسيليز لأول مرة .

وفى الحادى عشر من يوليو أعلن الثوار أن البلاد فى خطر وبدأوا فى رفع الأعلام السوداء وذلك فى أعقاب تهديدات ملوك وحكام أوربا بتدمير باريس اذا تعرض الملك وأسرته للخطر ، مما أدى الى هياج الشعب الفرنسى ، وتخليه عن الملك الذى اقترن اسمه بالدول المعادية التى تريد اهانة شرف فرنسا فهاجم الأهالى والجنود القصر الملكى ، ولما سمع الملك طلقات النيران طلب من حراسه الاستسلام ، ووضع نفسه فى حماية الجمعية وفى أعقاب ذلك توجه الجمهور الثائر الى الجمعية التشريعية وطالب بخلع الملك واعلان الجمهورية ونتيجة للضغوط الشعبية تقرر ايقاف الملك عن ممارسة سلطاته واعتقاله هو وأعضاء حكومته وتشكيل جمعية جديدة باسم المؤتمر الوطنى يخول اليها التعديلات الدستورية الجديدة ، وفى تلك الفترة عينت الحكومة وزارة جديدة من حزب الجيروند ، كما شكلت لجنة تنفيذية أسمتها « لجنة الاشراف » . ونتيجة لتدهور الموقف على الحدود الفرنسية وتردد الشائعات بتقدم القوات الغازية داخل فرنسا وسقوط حصن فردان طالب دانتون بصفته وزيرا للعدل اعطاءه سلطة

تفتيش البيوت فى باريس بحثا عن أعداء الثـــورة وفى أعقـــاب ذلك امتلأت السجون بالمشبوهين ، وأعدم الكثيرين منهم كما تغير الموقف على الحدود حيث استطاعت القوات الفرنسية أن تثبت أمام القوات البروسية الفازية فوق تلال فالمى Valmy وأجبرتها على الانسحاب بعد أن كبدتها العديد من الخسائر ، مما أعاد الثقة الى نفوس الفرنسيين وأيقظ فيهم الشـــعور الوطنى . ومن هنا تأتى أهمية موقعة « فالمى » على صغرها لأنها ولدت فى فرنسا وجيشها ثقة بالنفس جعلتها مصدر الفزع لأوربا كلها .

ولمـــا بدأت انتخابات المؤتمر الوطنى كانت فى صالح المعتدلين وكان مصير الملك على رأس قائمة الموضوعات المطروحة ، وبعد مناقشات حامية تقرر فى الحادى والعشرين من سبتمبر ١٧٩٢م الغاء الملكية وقيام الجمهورية كما تقرر تقديم الملك للمحاكمة . وفى الحادى عشر من ديسمبر صدر قرار الادعاء بتوجيه عدة تهم الى الملك من أهمها التآمر على الدولة ، ومحاولة الغاء الدستور ، والاتصـــال بالأجـــانب ، وتعريض الوطن للغزو الأجنبى وسفك دماء الفرنسيين .

ولمـــا مثل الملك أمام المحكمة دافع عن نفسه بطريقة اقنعت أعضـــاء المؤتمر ببراءته ، ولكن رعاع باريس أخذوا فى تهديد أعضاء المؤتمر بالقتل اذا لم يصوتوا لصالح اعدام الملك ، كما وقف روبسبير داخل القاعة يوضح للأعضاء « انهم ليسوا قضاة بل رجال سياسة » وكان لخطابه أكبر الوقع فى التأثير على أعضاء المؤتمر ، والى جانب ذلك نجح اليعاقبة فى ارهاب الموجودين داخل القاعة لدرجة أنهم جمعوا حشدا غفيرا من غوغاء باريس لارهاب معارضى اعدام الملك يوم أخذ الأصوات ، وســـاعد عـــلى ذلك الطريقة التى اتبعت يوم أخذ الأصوات ، فكان على العضو أن يذهب الى المنبر ليعلن عن رأيه أمام الحاضرين مما دفـــع بالكثير من المعتـــدلين الى الرضوخ لرأى المتطرفين حتى قرر المؤتمر اعدام الملك فى أول يناير ١٧٩٣ ونتيجة لذلك سيق الملك الى ساحة الاعدام وكان آخر ما نطق به هـــو « انى برىء .. ولكن فليكن دمى فداء سلام وســـعادة أبناء فرنســـا » وقد أثار اعدام الملك موجة كبيرة من الاستنكار فى أوساط أوربا ، كما انـــه أثار حفيظة ملوك وحكام أوربا على الثورة .

رابعا — الموقف فى فرنسا بعد اعدام الملك :

تدهور الموقف الحربى لفرنسا بعد اعدام الملك ، فلم تلبث أن وجدت نفسها مطوقة بائتلاف أوربى ضدها حيث أعلنت عليها بريطانيا والنمسا والمانيا واسبانيا وايطاليا الحرب .

والسؤال المطروح هو هل كان وقوف تلك الدول الأوربية ضد فرنسا من أجل التعاطف مع لويس السادس عشر فحسب أو كانت هناك أسباب أخرى .

الواقع أن هذه الدول كانت تخشى من انتشار عدوى مبادىء الثورة الى بلادها خصوصا بعد اعدام الملك واعلان المؤتمر الوطنى « انه يعتبر نفسه مسئولا عن توفير الحرية للجنس البشرى والاطاحة بجميع العروش » كما أنها كانت تخشى من اتساع النفوذ الفرنسى نتيجة للحماس المتدفق من أنصار الثورة .

وعلى كل حال فانه أمام هذه التجمعات الأوربية ضد فرنسا هزمته القوات الفرنسية فى عدة مواقع وأصبح مصير الثورة يواجه نهاية مفجعة ، ولمواجهة الموقف اتخذ المؤتمر الوطنى عدة تدابير حازمة حيال الأخطار المتجمعة فركز السلطة فى يد الحكومة واعطاها حرية الحركة دون التقيد بالقوانين ، كما تقرر تشكيل محكمة الثورة للنظر فى أمر المتهمين بمناهضة الحكومة ، ونتيجة لتفاقم الأمور . تألفت فى فرنسا لجنة من تسعة أفراد بزعامة دانتون أطلق عليها لجنة الانقاذ العام وهذه اللجنة حكمت فرنسا أكثر من عامين ، واليها يرجع الفضل فى اتخاذ معظم التدابير التى كفلت النصر والخلاص للبلاد فقد كونت جيشا شعبيا ، وأعلنت التعبئة العامة فى كل أنحاء فرنسا حتى تم اخراج القوات الغازية وتحول الجيش الفرنسى من الدفاع الى الهجوم ، وخلال هذه المرحلة برز قواد فرنسيون أكفاء أمثال « كارنو » و « هوش » و « مارسو » و « جوردان » ، استطاعوا أن يكونوا على مستوى الأحداث ، وان يحققوا لبلادهم العديد من الانتصارات ، كما حدث صراع عنيف بين « اليعاقبة » و « الجيروند » اتضح من خلاله أن باريس مركز الثورة كانت فى يد اليعاقبة على حين كان

« الجيروند » لا يتمتعون فيها الا بتأييد طفيف حيث كان نفوذهم يتركز فى الأقاليم فقط كما كانت صحف باريس تقف منهم مواقف المعارضة .

وفى ٢٤ من أبريل سيق مارا لمحكمة الثورة ؛ ولكنه برىء مما أدى الى حنق الثوريين فى باريس على الجيروند ، وفى ٣١ من مايو ١٧٩٣ هبت جماهير باريس تطالب باعتقال الجيروند بوصفهم أعداء الثورة ، ولما نشطت محاولاتهم قاموا بتكرارها ، وخلال ذلك نجح اليعاقبة فى اعتقال عدد كبير من الجيروند واقامة جو من الارهاب استطاعوا من خلاله الاستيلاء على مقاليد الحكم ، وضرب الأنظمة القائمة عرض الحائط .

وظل « دانتون » يسيطر على « لجنة الأمن العام » التى كانت أقوى أجهزة الحكم فى فرنسا فى ذلك الوقت ، واستطاع اعداد العدة لمقاومة أعدائه ، ومع ذلك لم يستطع الاحتفاظ بمكانه حيث حل مكانه « روبسبيير » الذى كان خطيبا مفوها استطاع أن يستحوذ اعجاب مستمعيه . وقد نجح روبسبيير فى التخلص من كل منافسيه واعدامهم ، ومع انه لم يستطع أن يظهر القدرة على معالجة شئون الحكم فانه كان محاطا بأصدقاء مخلصين يساعدونه فيما يعترضه من صعاب .

وفى عام ١٧٩٣ تقدم اليعاقبة بدستور جديد وتم اقراره ولكنه لم يكد يرى النور حتى عطل[٣] وأخذت محكمة الثورة تمارس اعمالها وساعدها على ذلك صدور « قانون المشبوهين » الذى خول لها اعتقال وسجن أى شخص دون أى محاكمة مما أدى الى ازدحام السجون بالمتهمين وكان الاعدام بالمقصلة هو العقوبة التى تطبق باستمرار وكان من أهم هؤلاء الضحايا الملكة مارى انطوانيت .

وفى أغسطس ١٧٩٣م صدر الأمر بالتجنيد الشامل ، كما قامت فى باريس حكومة حازمة لمواجهة أعداء فرنسا فى الداخل والخارج ونظرا لتزايد الخلافات بين اليعاقبة أخذوا فى تصفية أنفسهم ، فقاموا باعدام « دانتون » وانصاره ، كما اعتقلوا روبسبير واتباعه ، وأودعوهم السجن

---

(٣) جرانت ص ١١٥ .

ولكن سرعان ما أطلق المجلس البلدى فى باريس سراح روبسبير ، ومع ذلك فقد أصدر أعضاء المؤتمر قرارا باعتبار روبسبير خارجا على القانون وبدأ كل طرف ينظم معركته ضد الآخر . وفى النهاية خسر روبسبير المعركة واقتيد الى المقصلة ليذوق من نفس الكأس التى أذاقها للعديد من أبناء فرنسا .

وفى أعقاب ذلك أعيد تنظيم محكمة الثورة ، كما أعيد تشكيل اللجان التنفيذية بحيث لم يعد للجنة الأمن العام ما كانت تتمتع به من نفوذ من قبل ، وأغلق نادى اليعاقبة وتضاءلت الأحكام بالاعدام وخلال ذلك تجددت الاضطرابات فى باريس وكان مطلب الثوار هو « الخبز ودستور ١٧٩٣ » ، وقد أمكن لقوات باريس السيطرة على الموقف ، واعتقال المشاغبين كما أعيد تشكيل الحرس الوطنى ليصبح درعا للطبقة الوسطى . وفى مايو ١٧٩٥م قام أعضاء حزب اليعاقبة باحتلال قاعة المؤتمر وحاولوا أن يفرضوا على أعضائه بعض آرائهم ، ولكن القوات النظامية أنقذت الموقف ، واستطاعت اخراجهم من القاعة وفى العاشر من يونيو ١٧٩٥م مات ابن لويس السادس عشر الصغير وهو فى السجن ، وأصبح وارث العرش الفرنسى هو شقيق الملك الراحل الذى كان يعمل ضابطا فى خدمة الجيوش الأجنبية الموجهة ضد فرنسا مما دفع الفرنسيين الى التقدم بدستور جديد عرف باسم دستور السنة الثالثة ، وقد نص فى بنوده على اعلان واجبات المواطن وحقوق الانسان ولم ينص على أن يكون على رأس الولة ملك ولا رئيس للجمهورية ولا قنصل وانما لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء تحل محل لجنة الأمن العام ، وهؤلاء الأعضاء يتبادلون الرئاسة من كل ثلاثة أشهر ، ويمارسون جميع السلطات التنفيذية فى الدولة ، وتسقط عضوية واحد منهم سنويا بالاقتراع وقد عرفت هذه اللجنة باسم « حكومة الادارة » ، وبالنسبة للسلطة

---

(٤) جرانت ص ١٣٣ .

التشريعية فقد أوكلت الى مجلس يضم خمسمائة عضو تسقط عضوية ثلثهم سنويا كما انشىء مجلس للشيوخ من مائتين وخمسين عضوا لمراقبة أعمال مجلس الخمسمائة .

وخلال هذه الفترة برز اسم بونابرت لحسن بلائه فى حصار طولون ، وشجاعته فى واجهة المواقف الصعبة ، واستعداده لتسلم السلطة بنفسه من حكومة الادارة التى أثبتت عدم قدرتها على مواكبة الأحداث .